

# بعد هزيمة الجمهوريين في الانتخابات النصفية لا تغيير جذرياً في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

واشنطن/د. أسامة عبد الحكيم

والذي يخصص مبلغ ٢٣ مليون دولار لتطوير معبري كارني ورفع لتسهيل الأمور المعيشية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والسماح لقوات بدر بالدخول إلى أراضي السلطة الوطنية وتطوير الحرس الرئاسي عسكرياً وزيادة عدد أفرادها إلى ٣٥٠٠ عنصر لتأمين ما يعرف بالتوازن الداخلي.

ومن هنا جاءت زيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني إيهود أولمرت للولايات المتحدة كأول زعيم أجنبي يلتقي الرئيس بوش بعد هزيمة حزبه في الانتخابات. وقد أكد الرئيس بوش والزعماء الديمقراطيون الجدد للكونغرس وزعماء الجالية اليهودية في الولايات المتحدة لأولمرت ثبات السياسة الأمريكية التقليدية في الحفاظ على وجود (إسرائيل) وضمان أمنها.

وجاءت هذه التطمينات بعد المخاوف التي أبدتها الإسرائيليون من أن انسحاباً سريعاً للقوات الأمريكية من العراق سيؤدي إلى شعور القوى العسكرية الإسلامية بنشوة النصر، وستعمل هذه القوى على التمدد في دول الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى إخلال متزايد بميزان القوى لصالح الإسلام العسكري الذي تخشى (إسرائيل) وصوله إلى حدودها، وما يحمله ذلك من خطر على وجودها.

وهكذا كان جدول مناقشات أولمرت - بوش حافلاً بالقضايا العسكرية، بعد أن سحب أولمرت مشروعه بالانسحاب الأحادي الذي سبق وأن وافقه عليه الرئيس بوش خلال زيارته السابقة للولايات المتحدة في أيار/مايو الماضي.

فقد ناقش أولمرت التصورات التي وضعها عدد من الباحثين الإسرائيليين والتي تنص على تقسيم العراق إلى ثلاث دول عرقية، لأن مصلحة (إسرائيل) تتطلب شرقاً وسطاً جديداً دون عراق

لسياسة الرئيس بوش في العراق. معارضتهم لسياسة بوش تكمن أساساً في الاستراتيجيات والوسائل وليس في الأهداف. وليس معنى المعارضة الحفاظ على العراق ومحاولات تصحيح الخطأ الذي ارتكبه أميركا إنما الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة. فقد دعا السناتور بايدن مؤخراً إلى تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق عرقية يربطها رابط فدرالي، وهي بالمناسبة نفس الدعوة التي وجهها عدد من الباحثين الإسرائيليين كما سيأتي لاحقاً.

وقد انتخبت نانسي بيلوسي كرئيسة للكونغرس وبذلك تصبح أول سيدة في تاريخ الولايات المتحدة تنتخب لهذا المنصب. ونذكر بالخطاب الذي ألقته بيلوسي أمام «إيباك» مؤخراً والذي ذكرت فيه أن القضية اليهودية هي قضيتها الشخصية.

## حول القضية الفلسطينية

على صعيد القضية الفلسطينية، من المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى حلحلة الأزمة بعد فشل الرهان الأمريكي على الحل العسكري الإسرائيلي في لبنان وغزة واعتراف الإسرائيليين بعجزهم عن حسم الموقف عسكرياً في حروبهم المستمرة. كما أن فشل الحصار الدولي المفروض على الشعب الفلسطيني قد أثبت فشله في تغيير موقف حركة حماس من مسألة الاعتراف بالكيان الصهيوني الغاصب للأراضي العربية، وأخيراً المحاولات الناجحة حتى الآن والرامية لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية ستسحب البساط من تحت أقدام الصهاينة وستجبرهم تحت ضغط أمريكي للحوار مع الجانب الرئاسي الفلسطيني بغض النظر عن الأهداف التي يبتغيها كل جانب من الحوار. وفي هذا المجال يشار إلى الضوء الأخضر الذي ناله مشروع الجنرال دايتون

كما كان متوقع، فقد فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وسيطر الديمقراطيون على الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ. وعلى الفور تساءل كثيرون عن إمكانية التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل فوز الديمقراطيين. فكيف يبدو توجه السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط على ضوء التغيير الأخير؟

حتى لا نصاب قريباً بخيبة الأمل نتيجة عدم التغيير المتوقع، يجدر بنا أن نشير إلى أن دور الكونغرس يختص بالتشريع والمصادقة على التعيينات الحكومية ومساءلة أعضاء الحكومة ومناقشة مشاريع القوانين المقترحة ومن ثم اعتمادها أو رفضها. أما السياسة الخارجية فهي من مسؤوليات الرئيس الذي يقوم برسمها والطلب من وزير الخارجية تنفيذها. وبالتالي فإن لم يكن الرئيس هو الذي يغير السياسة الخارجية فمن غير المتوقع أن يقدم الكونغرس على ذلك.

كما وتكمن أهمية الكونغرس في رئاسته وفي رؤساء اللجان ذات الارتباط المباشر بالسياسة الخارجية مثل لجنة الشؤون الخارجية ولجنة القوات المسلحة واللجنة المالية. ومن المرشحين لرئاسة اللجان المؤثرة في مجلس النواب: توم لانتوس - لجنة العلاقات الخارجية، أليك سكلتون لجنة القوات المسلحة، تشارلز غينغل، اللجنة المالية. أما في مجلس الشيوخ فالمرشحون الأبرز لرئاسة اللجان، جوزيف بايدن للعلاقات الخارجية وكارل ليفين للقوات المسلحة.

ويمتاز أعضاء الكونغرس المذكورين بأنهم مؤيدون تأييداً أعمى لـ (إسرائيل) ومعارضون